مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، الساعة 00/17 بتوقيت غرينتش

(يت جنيف الساعة 00/12 بتوقيت نيويورك، 00/18 بتوق بتوقيت دلهي، والساعة 00/2 من صباح يوم 21 تشرين 30/22 الثاني/نوفمبر 2013 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2013/44*
Original: English

تقرير ينبّه أقل البلدان نمواً إلى ما يتسم به إيجاد فرص العمل من أهمية حاسمة لتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام

الاتجاهات الديمغرافية تشير إلى ضرورة إيجاد 16 مليون فرصة عمل إضافية سنوياً لاستيعاب الشباب؛ النمو الاقتصادي المسجَّل في الفترة الأخيرة لدى أقل البلدان نمواً لم يسفر سوى عن اتساع طفيف في نطاق العمالة

جنيف، *20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013* – يفيد منشور جديد صادر عن الأونكتاد بأن عدد الشباب ممن بلغوا سن العمل في أشد بلدان العالم فقراً، البالغ عددها 49 بلداً، يزداد بما قدره 16 مليون شاب سنوياً، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد بما لا يقل عن نصف مليون سنوياً لدى 11 بلداً ينتمي إلى هذه الفئة. وتوصي المنظمة بأن تكثف حكومات أقل بلدان العالم نمواً جهودها لتوظيف هذه الموارد الضخمة – التي تعاني في الوقت الراهن من نقص في العمالة أو تجد نفسها مجبرة على العمل في وظائف غير مستقرة ومتدنية الأجر – بما يكفل توسيع نطاق اقتصاداتها وتحسين آفاق نموها.

وقد صدر اليوم **تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2013**[1]، الذي يحمل العنوان الفرعي التالي **"النمو المقترن بالعمالة من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة"**. ويحث التقرير على أن تركز السياسات العامة في أقل البلدان نمواً تركيزاً أكبر على إيجاد فرص العمل كهدف رئيسي من الأهداف الإنمائية. وينبّه إلى أن فشل هذا المسعى قد يؤدّي إلى زيادة في الهجرة الدولية أو إلى ارتفاع مستوى انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويقول التقرير إن فئة ما يسمى أقل البلدان نمواً تواجه تحدياً ديمغرافياً صعباً، إذ إنه من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها مجتمعةً – نحو 60 في المائة من هؤلاء السكان تقل أعمارهم حالياً عن 25 سنة – ليصل إلى 1.7 مليار نسمة بحلول عام 2050. وخلال الفترة المتبقية من العقد الجاري، سيتعين على هذه البلدان الفقيرة إيجاد نحو 95 مليون فرصة عمل لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، و160 مليون فرصة عمل إضافية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.13.II.D.1, ISBN: 978-92-1-112864-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 85 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 55 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

وفي الوقت الراهن يشهد 45 بلداً من أصل 48 بلداً مصنفاً في فئة أقل البلدان نمواً تزايداً في أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل ويتوقع ألاّ يكون هذا الاتجاه قد بلغ ذروته بحلول عام 2050. فمن المتوقع أن يسجل عدد الشباب من سكان أقل البلدان نمواً الذين بلغوا سن العمل (ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) زيادة كبيرة ليمر من 168 مليون شاب في عام 2010 إلى 300 مليون شاب بحلول عام 2050، أي زيادة قدرها 131.7 مليون شخص. وبحلول عام 2050، سيكون واحد من بين كل أربعة شبان في العالم يعيش في أقل البلدان نمواً. ويحث التقرير على التخلي عن السياسات التي تبقي الأمور على حالها والتحوُّل نحو سياسات تهدف إلى حفز نمو شامل للجميع وإيجاد فرص عمل إضافية وذات نوعية أفضل.

وينبّه التقرير إلى أن التقدم الاقتصادي في أقل البلدان نمواً لم يترجم إلى زيادة مماثلة في مستويات العمالة رغم أن هذه البلدان سجّلت خلال الفترة من 2002 إلى 2008 معدلات نمو مرتفعة نسبياً في ناتجها المحلي الإجمالي. ويشير إلى أن البلدان التي شهدت نمواً أسرع للناتج المحلي الإجمالي حققت نتائج ضعيفة نسبياً في مجال إحداث فرص العمل.

وبلغت الاتجاهات الديمغرافية في أقل البلدان نمواً حداً يجعل من الضروري إيجاد الملايين من فرص العمل الجديدة كل سنة خلال العقود القادمة. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل في النيجر 000 224 وافد جديد في عام 2005 – وهو عدد يُتوقع أن يتضاعف خمس مرات ليصل إلى 1.4 مليون شخص بحلول عام 2050. وفي إثيوبيا، بلغ عدد الوافدين الجدد في عام 2005 نحو 1.4 مليون شخص ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليبلغ 2.7 مليون شخص في عام 2030 و3.2 ملايين شخص بحلول عام 2050. وفي بنغلاديش، بلغ عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل 2.9 مليون شخص في عام 2005؛ ويتوقع أن يبلغ هذا الرقم ذروته ليصل إلى 3.1 ملايين شخص بحلول عام 2020 قبل أن يبدأ بالانخفاض. ويشير التقرير إلى أن عدد سكان أقل البلدان نمواً ممن هم في سن العمل سيزداد، في المتوسط، بنحو 15.7 مليون شخص سنوياً في الفترة من 2010 إلى 2050، وأن هذا العدد سيزداد بما لا يقل عن نصف مليون شخص سنوياً في 11 بلداً من أقل البلدان نمواً.

ويقول التقرير إن على أقل بلدان العالم نمواً، البالغ عددها 49 بلداً، أن تتخذ ما يلزم من خطوات لتحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إيجاد فرص العمل، وبخاصة العمل اللائق (أي عمل يؤمن أجراً مستقراً وكافياً لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، ويستوفي شروط العمالة الآمنة)، وعن طريق الاستثمار من أجل تطوير القدرات الإنتاجية (أي قدرة الاقتصادات على إنتاج مجموعات أوسع من السلع وتوفير سلع أكثر تطوراً وأعلى قيمة). ويدفع الأونكتاد منذ بضع سنوات بأن تحسين القدرات الإنتاجية يُشكل أفضل الاستراتيجيات الطويلة الأجل وأكثرها استقراراً لمساعدة الدول والشعوب في التخلص من الفقر، وأن هذه التحسينات تساهم في إيجاد فرص عمل إضافية ذات أجور أفضل. ويؤكد التقرير أن النمو الاقتصادي الذي لا يُحدث فرصاً كافيةً للعمل اللائق هو نمو غير قابل للاستدامة؛ وأن إحداث فرص العمل بدون تطوير القدرات الإنتاجية هو أيضاً غير قابل للاستدامة.

ويتضمن **تقرير أقل البلدان نمواً** أهم الأرقام والاتجاهات التي تُبيِّن أن معدل نمو العمالة في أقل البلدان نمواً بلغ 2.9 في المائة سنوياً خلال الفترة من 2000 إلى 2012 – وهو معدل يفوق بقليل معدل نمو السكان الذي بلغ 2.3 في المائة خلال نفس الفترة، ولكنه أدنى بكثير من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً الذي بلغ 7 في المائة في الفترة ذاتها. بعبارة أخرى، شهدت أقل البلدان نمواً على مدى أكثر من عقد ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد "النمو غير المقترن بإيجاد فرص العمل".

ولا يزال القطاع الزراعي يُمثل القسط الأكبر من العمالة في أقل البلدان نمواً. ففي عام 2000 شكَّل هذا القطاع نسبة 71 في المائة من مجموع العمالة في أقل البلدان نمواً، ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة 63 في المائة بحلول عام 2018. أما القطاع الصناعي، فقد شكل في عام 2000 نسبة 7 في المائة من مجموع العمالة في أقل البلدان نمواً، ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 10 في المائة بحلول عام 2018. ومثل قطاع الخدمات في عام 2000 نسبة 22 في المائة من العمالة في أقل البلدان نمواً، وسترتفع هذه النسبة لتصل إلى 27 في المائة بحلول عام 2018. وقطاع الخدمات هو القطاع الوحيد الذي سجَّل زيادة هامة في معدل العمالة، وهو ما يعكس تحولاً في اليد العاملة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة – الزراعة بالأساس – إلى أنشطة الخدمات منخفضة الإنتاجية في المناطق الحضرية.

ويقول التقرير إن النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً لم يشمل جميع الفئات السكانية ولم يساهم في الحد من الفقر إلاّ بقدر محدود. إضافة إلى ذلك، لم يحدث هذا النمو العدد الكافي من فرص العمل "الجيدة" – أي فرص العمل التي تؤمِّن أجوراً أعلى وظروف عمل أفضل – وبخاصة للشباب. ورغم أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم (أي الذين يعيشون في حالة فقر مدقع) قد انخفضت في أقل البلدان نمواً، فإن العدد الإجمالي ازداد نتيجة ارتفاع النمو السكاني. وخلص التقرير إلى أن النسبة المئوية للسكان العاملين الفقراء في أقل البلدان نمواً (أي الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم) آخذة في الانخفاض كحصة من مجموع العمالة – من 61 في المائة في عام 2000 إلى نسبة يُتوقع أن تبلغ 29 في المائة بحلول 2017 – ولكنها لا تزال أعلى بكثير من النسب المسجلة في البلدان النامية

الأخرى. فمن المتوقع أن تتقلص حصة العمال الفقراء في البلدان النامية الأخرى من 30 في المائة في عام 2000 إلى 7 في المائة بحلول عام 2017. إضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن العمالة غير المستقرة (أي الأشخاص الذين يعملون دون ترتيبات عمل رسمية والمحرومون من ظروف العمل اللائق والتأمين الاجتماعي الكافي) ما زالت تمثل نحو 80 في المائة من مجموع العمالة في أقل البلدان نمواً.

ويؤكد التقرير أن إيجاد فرص العمل عنصر حاسم لأنه يشكل السبيل الأفضل لتخليص الأفراد من الفقر مع المحافظة على كرامتهم. ويقول التقرير إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه أقل البلدان نمواً لا يتمثل في البطالة بل في عدم تحقيق نمو شامل للجميع وعمالة منتجة بما يكفي لمساعدة العمال الفقراء. وهذا يُشكل عائقاً رئيسياً أمام الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، وأمام خطط وضع أقل البلدان نمواً على مسار التنمية المستدامة.

وفي الختام، يشير التقرير إلى أن سكان أقل البلدان نمواً لا يتزايدون بسرعة فحسب، ولكنهم يتحولون نحو الحياة الحضرية بسرعة فائقة أيضاً. وإن تضافر هذه العوامل يجعل من هذا العقد عقداً حاسماً لمعالجة وضع العمالة في أقل البلدان نمواً. وفي الوقت ذاته، زاد عدد سكان أقل البلدان نمواً الوافدين إلى سوق العمل أكثر من أي وقت مضى، ولذا فإن نسبة متزايدة من القوة العاملة تعمل، أو تبحث عن فرص عمل، خارج القطاع الزراعي. ويشير التقرير إلى أن أحد المشاكل الرئيسية التي تطرحها عملية التحول الهيكلي التي تشهدها أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن، هو أن هذه العملية لا توفر لفائض العمال المسرّحين من الزراعة فرص عمل في قطاعات منتجة أخرى.

.**.